

المسلمية ، تبول هذه الفكرة ، لانها تعني قبل كل شيء تصفية الثورة ذاتها .

**حول الانتخابات البلدية في الضفة الغربية :** اشتدت في الآونة الأخيرة الدعوة لاجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ، وكان على رأس الداعين لها رئيس بلدية نابلس السابق حمدي كنعان . وقبل التطرق الى خطورة هذه الدعوة ، تجدر الإشارة الى قانون الانتخابات الاردني القائم في الضفة الغربية . ان هذا القانون بعيد في نسه وروحه عن القوانين المعمول بها في الدول الديمقراطية . فحسب هذا القانون يسمح للرجال فقط الذين هم فوق سن الواحد والعشرين عاما بالانتخاب . ولا يكفي القانون باستثناء النساء فقط من قائمة المنتخبين بل يستثني ايضا اولئك الذين لا يدمعون ضرائب للبلدية ، وبذلك يقلص عدد المنتخبين ويحصرهم في طبقة معينة . وفوق ذلك كله فان مجلس الوزراء الاردني هو الذي يعين - بمتنص القانون - رئيس البلدية مسن بين المرشحين الفائزين في الانتخابات بناء على توصية وزير الداخلية . والانكى من ذلك ان القانون يخول مجلس الوزراء تنحية رئيس البلدية والغاء المجلس البلدي ، واتخاذ قرار بشأن امواله وممتلكاته اذا ما ارتأى وزير الداخلية « ان مصلحة المدينة تتطلب ذلك » . وفي ظل هذا القانون نمت في الضفة الغربية زعامة تقليدية خرجت من وسط نة الوجهاء . وكانت هذه الزعامة تحتل المرتبة الثالثة في بنية النظام الاردني تلي مرتبة مجلس الوزراء ومجلسي النواب والاعيان . اما بعد الاحتلال فقد أصبح رؤساء البلديات والمجالس المحلية يحتلون المرتبة الاولى من حيث الاهمية السياسية . فقد تسلم جهاز الحكم العسكري الاسرائيلي مهام الحكومة المركزية وغدا هؤلاء ممثلين للسكان تجاه سلطات الاحتلال ، واصبحوا يمتلكون يدا طولى في مجال الوساطات والتوصيات . وازاء هذا الوضع اخذ البعض من وجهاء الضفة الغربية يطالب باجراء انتخابات جديدة ، الا ان دعوتهم تصطدم بطرفين من ذوي النفوذ في الضفة الغربية :

١ - النظام الاردني : يعارض النظام الاردني الدعوة لاجراء انتخابات بلدية خوفا من بروز زعامة تقليدية جديدة غير موالية له تعمل من اجل الكيان الفلسطيني . وقد هاجمت وسائل الاعلام الاردنية

في الآونة الاخيرة فكرة الدعوة لاجراء الانتخابات ، كما وقامت السلطات الاردنية من جانبها باستئناف تقديم المعونات المالية للسلطات المحلية ولوظفي الحكومة والوجهاء وبعض الصحفيين في الضفة .

٢ - رؤساء البلديات : يجتمع معظم رؤساء البلديات على معارضة الدعوة لاجراء الانتخابات بذرائع شتى ، خوفا من دخول منافسة مع زعامة تقليدية اخرى ، هم في غنى عنها .

اما الطرف الاسرائيلي ، وهو الطرف الاتوى ، فقد ارتأى بعد دراسة الموضوع انه من الافضل الموافقة على اجراء انتخابات بلدية في عدد من المدن الصغيرة في الضفة الغربية اريحا وطولكرم وجنين وطوباس وقلقيلية ، في شهر نيسان (ابريل) المقبل ، دون الموافقة على اجرائها في المدن الكبيرة مثل الخليل ونابلس ورام الله وغيرها ، على امل خلق زعامة تقليدية من نة الوجهاء تكون مرتبطة معه وموالية له . فالسلطات الاسرائيلية تدرك جيدا ان وجهاء المدن الصغيرة هم اقرب الى التطويع والتوجيه والتسيير في خط يخدم المخطط الاسرائيلي الرامي الى تكريس الاحتلال ، ومن ثم يكون بإمكانها على ضوء تجربتها الانتخابية في المدن الصغيرة ، الموافقة على اجراء انتخابات في المدن الكبيرة بعد ان تضمن سلفا ان النتائج ستكون في مصلحتها . ومن هنا يمكن القول ان اي انتخابات في الضفة الغربية في ظل الاحتلال ، سواء في المدن الصغيرة او الكبيرة تعتبر جزءا من مخطط اسرائيلي لاقامة حكم ذاتي او كيان فلسطيني مرتبط باسرائيل ، ترفضها كافة العناصر الوطنية المؤمنة بتحرير كامل التراب الفلسطيني .

**مؤتمر بلاطة :** عقد في الآونة الاخيرة مؤتمر في مخيم بلاطة ضم حوالي ٣٠ مختارا ، يمثلون حوالي ٣٥ الف لاجئ يقطنون في خبسة مخيمات تقع في منطقة نابلس . وقد عقد المؤتمر بمبادرة علي بركات احد مختاير بلاطة بعد موافقة سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ومن بين الموضوعات التي طرحت فيه مشاكل المياه والمواصلات والعمل التي تواجه سكان الخيميات ، واتخذ المؤتمر قرارات بالاجماع طالبوا فيها سلطات الحكم العسكري بالعمل على تنظيم عملية تزويد الخيميات بالمياه ، وتوسيع الطرق المؤدية اليها وايجاد عمل للمتقنين من صفوف ابنائها . والسبب الرئيسي لعقد هذا المؤتمر يكمن في الصراع المستمر بين الزعامة